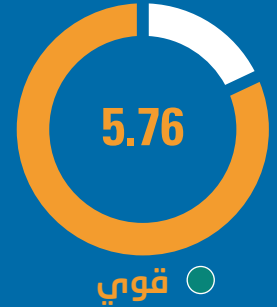




# الأطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية

## قانون المنافسة



2023 2020

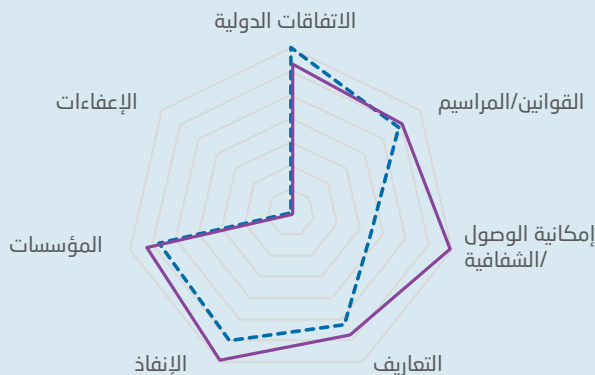
قوي 5.76 قوي 5.09

قوي جداً قوي متوسط ابتدائي ضعيف ضعيف جداً

المكونات	2023	2020
قوانين مكافحة الهيمنة والاحتكار	▲ 5.60	4.67
قوانين المنافسة	▲ 6.36	5.09
الكارتلات والترتيبات المخلة بالمنافسة	▲ 6.13	5.00
ممارسات إنفاذ قوانين المنافسة	▲ 6.36	5.44
اتفاقات التجارة الدولية	▼ 4.20	5.60
حماية العمال	▼ 4.00	4.67
تحرير الأسواق والتدخلات المتعلقة بالمنافسة	◀ 3.50	3.50
الأطر التنظيمية لمعاملات الدمج	▲ 7.00	5.83

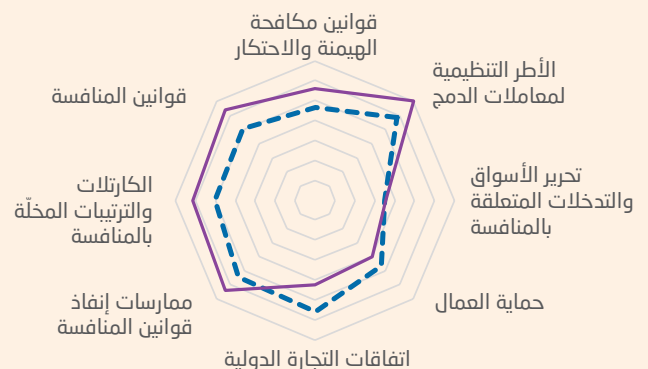
2023 2020

### العناصر



2023 2020

### المكونات



يشكل تنفيذ قانون المنافسة الجديد في الكويت ولائحته التنفيذية تطوراً رئيسياً في سياسات المنافسة في البلد. فقد ساهم في زيادة وضوح هذه السياسات وانسجامها مع الاتجاهات الناشئة في الأسواق الداخلية والإقليمية. ويتولى جهاز حماية المنافسة، الذي بدأ عمله في عام 2021، مسؤولية إنفاذ القانون ولائحته التنفيذية.

ويرتبط ارتفاع نقاط دولة الكويت باعتماد القانون رقم 72 لسنة 2020، ولائحته التنفيذية رقم 14 لسنة 2021 (تموز/يوليو 2021)، والقرار رقم 25 لسنة 2022.

## قوانين المنافسة



السياسات في الكويت آليات ومعايير مماثلة لتلك المعتمدة في الاتحاد الأوروبي.

لكن المادة 4 من القانون تنص على استثناءات للمؤسسات المملوكة للدولة والمرافق العامة، وتوضح المواد 53 إلى 68 من اللائحة التنفيذية عملية دراسة طلب الاستثناء (يجب استيفاء عدة شروط، مثل تحقيق منافع للمستهلك، والحفاظ على حرية تدفق المنتجات من أو إلى السوق، وعدم التسبب بإنشاء كارتلات). وتنص المادة 64 على أن يقوم الجهاز بمراقبة التزام الشخص الذي حصل على موافقة بالاستثناء ولا سيما الشركات التي تمارس أنشطة اقتصادية، وإلغاء الموافقة على الاستثناء في حال عدم الالتزام بالشروط والمتطلبات التي مُنح الاستثناء على أساسها.

تؤكد المادتان 1 و2 من قانون المنافسة الجديد على المبادئ القانونية والاقتصادية في الكويت من خلال ضمان حرية ممارسة النشاط الاقتصادي ما لم يؤثر هذا النشاط سلباً على المنافسة. ويتضمن القانون عدة تعريفات لسياسات وممارسات متعلقة بالمنافسة، مثل العلاقات الأفقية والرأسية، وتحديد الأسعار، والتواطؤ في تقديم العطاءات.

وتنص المواد من 4 إلى 6 من اللائحة التنفيذية على أن جهاز حماية المنافسة هو الجهة المخولة بضمان المنافسة العادلة في الكويت، وهو يحظى باستقلال مالي وإداري.

وأدخل كل من القانون (المواد 26 إلى 38) ولائحته التنفيذية (الفصل الثالث) آليات جديدة للإنفاذ مثل إجراء التحقيقات ودراسات السوق. ويعتمد صانعو

## قوانين مكافحة الهيمنة والاحتكار



وتجيز المادة 33 من القانون للنيابة العامة التحقيق في المسائل الجزائية والممارسات الخاطئة (مثل إساءة استغلال الهيمنة) ومقاضاة مرتكبيها. وتنص المادة 34 من القانون على جزاءات واضحة عند الإخلال بالقانون. وأنشئ مجلس تأديبي يضمن الإنفاذ الصارم للقانون والحماية من المنافسة غير المشروعة.

يعد القانون ولائحته التنفيذية الممارسات الاحتكارية ويحظرها. وتوضح المادة 8 منه والمادتان 51 و52 من اللائحة التنفيذية مفهوم الهيمنة. وقد ميّز صانعو السياسات بين مفهومي الوضع المهيمن وإساءة استغلال الهيمنة، معتبرين الأخيرة ممارسة محظورة.

## الكارتلات والترتيبات المخلة بالمنافسة



هذه الترتيبات لأنها قد تمنع المنافسة و/أو يمكن أن تؤدي إلى إنشاء كارتلات.

تعرف المادتان 1 و5 من القانون العلاقات الرأسية والأفقية والتركز الاقتصادي وتُعدّها. ويحظر القانون



وقد منحت التعديلات جهاز حماية المنافسة صلاحية إجراء تحقيق بحكم دوره. وعلى الموظفين الحفاظ على سرية المعلومات والبيانات والملفات التي يطلعون عليها خلال التحقيق. ويعرض الإطار 1 ثلاثة قرارات اتخذها مجلس حماية المنافسة في الكويت.

توضح المواد من 26 إلى 38 من القانون والمواد من 28 إلى 118 من اللائحة التنفيذية بالتفصيل آليات إنفاذ المنافسة (الجزاءات، والتحقيقات، ودراسات السوق، والتسويات، وإنشاء المجلس التأديبي، والإجراءات، وشروط التسويات الودية).

### الإطار 1

- في 30 أيار/مايو 2023، أصدر مجلس التأديب التابع لجهاز حماية المنافسة قراراً بمعاقبة شركة عاملة في مجال تطبيقات حجز الملاعب وفرض عليها جزاءً بنسبة 5 في المائة من إجمالي إيراداتها. فقد خالفت الشركة القانون بسبب إتمامها معاملة تركيز إقتصادي قبل التقدم بطلب إلى الجهاز.
- في 3 تموز/يوليو 2022 منح الجهاز، بعد دراسة للسوق، موافقة مشروطة لإتمام معاملة تركيز إقتصادي بين بيت التمويل الكويتي والبنك الأهلي المتحد (البحرين). وشدد قرار الجهاز على أن التركيز لا ينبغي أن ينطوي على أي حواجز أمام دخول السوق، أو احتكار، أو أي ممارسة أخرى غير عادلة. وعلى الطرفين الالتزام بمبدأ تكافؤ الفرص بين المتنافسين وعدم التمييز بين العملاء. وأخيراً، شدد القرار على إخضاع أطراف التركيز الاقتصادي للمراقبة والتقييم لمدة سنة بعد إتمام معاملة التركيز، خاصة في ما يتعلق بالأسعار ونوعية الخدمات المقدمة.
- في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، أعلن الجهاز موافقته المشروطة على استحواذ شركة كلام تليكوم البحرينية على شركة زاجل الدولية للاتصالات في الكويت، مع فرض مراقبة للأسعار وجودة الخدمات لمدة سنة بعد إتمام معاملة التركيز. وقد طلب الجهاز من الشركتين تقديم سجلات، مثل نسخ من عقود العملاء.

## اتفاقات التجارة الدولية



أخيراً، لا يزال المؤشر المتعلق بالإعفاءات في الصفقات التجارية سلبياً بسبب المادة 6.3. إلا أن هذه الإعفاءات مبررة في اتفاقات التجارة لأنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بسيادة الدولة (الديون والسندات الحكومية) و/أو بالسياسات الاقتصادية الداخلية التي يمكن للحكومة اعتبارها أولويات قصوى.

استند هذا التقييم إلى اتفاقية التجارة الحرة الموقعة بين دول مجلس التعاون الخليجي وسنغافورة. وهدف التقييم إلى تحديد أي تعارض بين سياسات الدعم الداخلي وأحكام اتفاقية التجارة. ووفقاً للمادة 5.2 من اتفاقية التجارة، لا تنطبق الأحكام على الدعم أو المنح المقدمة من أحد الأطراف. لذا، لا تعارض بين الأحكام.



نظراً إلى أهمية عمليات الدمج والاستحواذ في المنافسة، سعت المواد من 10 إلى 14 من القانون رقم 72 لسنة 2020 والمواد من 69 إلى 86 من اللائحة التنفيذية (2021) إلى معالجة الثغرات المتعلقة بهذه المعاملات. وأصبحت التقييمات تأخذ في الاعتبار التغيير في مفهوم السيطرة، وقد وُضعت لها معايير وإجراءات واضحة تشمل المستندات التي يجب تضمينها في الطلب والفحص الرسمي واعتراضات الطرف الثالث.

وتوضح المادة 84 من اللائحة التنفيذية معايير تقييم التركيز الاقتصادي، خاصة في مرحلة دراسة السوق. وتشمل المعايير، على سبيل المثال، دراسات عن الحصة السوقية للأشخاص المعنيين، والحوافز الجمركية، والتأثير على الأسعار، والعوائق التي تؤثر على دخول متنافسين جدد، والتأثير على مصالح المستهلكين.

وبموجب المواد 76 و77 و78 من اللائحة التنفيذية، أنشئ نظام للتقدم بطلب التركيز الاقتصادي، بهدف منع معاملات الدمج والاستحواذ التي تؤدي تلقائياً أو قد تؤدي إلى تهديد مصالح المستهلكين والمنافسة العادلة واستقرار السوق. ولتوضيح هذا البند، صدر القرار رقم 26 لسنة 2021 بشأن الضوابط الحدود الإجمالية والفردية وهو ينص على أن يلتزم أطراف التركيز بتقديم طلب الموافقة على معاملة التركيز الاقتصادي عند تحقق أي من الحالات التالية:

1. في حال حقق أحد أطراف التركيز مبيعات سنوية في الكويت تزيد عن 500,000 دينار كويتي.
2. في حال حقق أطراف التركيز مبيعات سنوية مجمعة بقيمة تزيد عن 750,000 دينار كويتي.
3. في حال تجاوزت قيمة الأصول المسجلة لأطراف التركيز في الكويت قيمة 2,500,000 دينار كويتي.



تضمن المادة 50 من قانون العمل رقم 6 لسنة 2010 الحماية الأساسية للعمال خلال معاملات الدمج. لكن العمال غالباً ما يكونون الأكثر تأثراً في أي عملية

تجري بين الشركات في السوق، لذا لا بد من زيادة سياسات الحماية، عبر تضمين بند عدم المنافسة في قانون المنافسة، أو في أي قانون آخر ذي صلة.

- ◀▶ ضمان الاستقلالية الهيكلية لجهاز حماية المنافسة في قانون المنافسة أو اللائحة التنفيذية.
- ◀▶ تعريف مفهومي الاحتكار والكارتلات بوضوح في قانون المنافسة أو اللائحة التنفيذية.
- ◀▶ إعادة النظر في الاستثناءات الممنوحة للشركات المملوكة للدولة، خاصة وأنها تنطبق أيضاً على التركزات الاقتصادية.
- ◀▶ تحديد شروط واضحة وصارمة لمنح الاستثناءات المنصوص عليها في المواد من 53 إلى 68. وفرض عقوبات على عدم الامتثال، ومنح الأطراف الثالثة الحق في الاعتراض.
- ◀▶ زيادة سياسات حماية العمال، بما في ذلك مثلاً تعريف بند عدم المنافسة.
- ◀▶ تحرير السوق بالنسبة لبعض القطاعات الحيوية (لا سيما التي تعمل فيها مؤسسات مملوكة للدولة)، وربط تدخل الدولة بشروط/ظروف محددة.

